مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ــ (2005) ــ المجلد (21) ــ العدد 1 ــ الصفحات: 209-227

# دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني

محي الدين الحاج[1]

## الملخص

يهدف هذا البحث قياس التضخم وتحديد أثره في النشاط الاقتصادي اليمني واعتمد البحث على البيانات المنشورة من الجهات الرسمية والدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث حيث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. ارتفع معدل النمو في قيمة الاستهلاك بنسبة أكبر من معدل النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث بلغت معدلات النمو في الاستهلاك زهاء 865.6% في حين لم تصل قيمة الناتج المحلي أكثر من 209.9% وذلك خلال الفترة 1990-2000.
2. وصلت نسبة التضخم إلى زهاء 482.6% في نهاية عام 2000.
3. انخفضت قيمة الناتج القومي الإجمالي من زهاء 8955 مليون دولار عام 1990 إلى زهاء 7368 مليون دولار عام 2000 وبنسبة اضمحلال بلغت زهاء 17.7%.
4. انخفض متوسط الدخل الفردي من 701 دولار للفرد عام 1990 إلى زهاء 404 دولار للفرد عام 2000.
5. تراجعت قيمة العملة المحلية الريال من زهاء 13.92 ريالاً لكل دولار عام 1990 إلى زهاء 161.7 ريالاً لكل دولار عام 2000 وبما يعادل إحدى عشرة مرة عما كانت عليه في عام 1990.
6. تضاعف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في كل من مدينة صنعاء وعدن حيث بلغ خمسة أمثاله وفي مدينة عدن انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إحدى عشرة مرة لمثله في عام 1990.

وتوضح خلاصة البحث أن الإفراط النقدي كان مسؤولاً عن إحداث نسبة تقدر بزهاء 67.7% في صافي فائض الطلب وقد مثل ذلك نقوداً سائلة زائدة عن حاجة المجتمع لم يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات نتج عنه زيادة كبيرة في الأسعار لم تقابلها زيادة في الأجور وهناك بزهاء 69235 مليون ريال نقوداً سائلة تمثل إفراطاً نقدياً زائداً عن حاجة المقتصد يجب سحبها من السوق عن طريق اتباع سياسات تتعلق بسعر الفائدة وخفض الإنفاق الحكومي غير الضروري وتشجيع الأفراد على الدخول في استثمارات كبيرة خاصة في مجال بناء المدن الجديدة في مناطق الكثافة السكانية المنخفضة مثل محافظة الجوف ومأرب وشبوة والمهرة وتفعيل القوانين النافذة في مجال مكافحة التهريب والتهرب الضريبي مع ضرورة تشجيع التكامل الزراعي العربي كأساس لتشجيع المنتجين وتحفيزهم على زيادة مستويات الإنتاج من حيث الكيف والكم، وتفعيل اتفاقيات التبادل السلعي خاصة مع دول الجوار بما يؤدي إلى القضاء على الاختناقات في جوانب العرض للسلع الزراعية وزيادة الحوافز الادخارية وترشيد استخدام المال العام ومحاصرة التضخم المستورد وهي أهم النقاط التي يمكن عن طريقها مكافحة التضخم والسيطرة عليه.

(1) قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي ــ كلية الزراعة ــ جامعة صنعاء ــ الجمهورية اليمنية.

**الكلمات المفتاحية**: التضخم، الاستهلاك، الناتج الوطني، الـــدخل، الأجـــور، التبـــادل السلعي، الاستثمارات والأجور.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ــ (2005) ــ المجلد (21) ــ العدد 1 ــ الصفحات: 209-227

# Economic Study to Measure the Inflation Impact on the Economic Activites of Yemen

**Mohey Al-Deen Al Haj** [1]

## ABSTRACT

This research seeks to measure the inflation impact on the economic activity. The researcher depended on the official statements and studies associated with the research subject and the results were as follows:

1- The growth average increased in the consumption at a rate higher than that of the domestic total DPO in the fixed prices as the consumption rates raised up to some (765.6) % while the domestic product value reached no more than (209.89)% during the period from 1990-2000.

2- The inflation rate reached some (482.6)% at the end of 2000.

3- The total national product decreased from some US $ (8955) in 1990 to some US $ (7368) in 2000.with declining rate of (17.7)%.

4- The income per capita decreased from US $ (701) in 1990 to some US $(404) in 2000.

5- The local currency of YR exchange rate retreated from some (13,92) YR per US $ in 1990 to some YR (161.7) per US $ in 2000 equivalent to as 11 times what it was in 1990.

6- The consumers prices standard figure multiplied in the cities of Sana'a and Aden as it attained five times. In Aden this standard figure decreased 11 times that of 1990,

The abstract of the research indicates that the excess of cash was responsible for bringing a rate of some (67.7)% in the net demand. This represented flow in cash in excess of the society needs, which was not met with substantial supply of commodities and services resulting in a higher rate of prices not met with an increase in wages. There is some YR (69235) Million llows in cash representing excess in the economist needs. This has to be withdrawn from the market through the policy related to the profit rate and decreasing the unnecessary government expenditures, encourage individuals to participate in special considerable investments in the area of new cities in densely populated low areas, including the governorates of Al-Jawf, Mareb Shabwah and Al-Muhrah. Added to that is making the applicable laws effective in smugglers' control and tax evasion with the necessity of encouraging the Arab agricultural integration, which would encourage producers to increase and improve the productivity with the ultimate purpose of bringing the commodity exchange agreements into force Notably with the neighboring countries in a manner apt to put an end to the congestion in the supply aspects of agricultural commodities, to increase the saving motives rationalizing the public budget and confronting the importation inflation. Those are the most significant points through which inflation could be brought under control.

**Key Words:** Inflation Consumption, National product, Income, Wages Investments, Commodity exchange.

[1] Department of Economy and Extension. Faculty of Agriculture, Sana'a University.

## المقـــدمـــة

تقول النظرية الكينزية: إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيـــادة مناظرة في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي فإن فائض الطلب ينعكس دون شك في صـــورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويؤدي ذلـــك إلى آثار عديدة في مختلف نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحديد تلك الآثار يجب أولاً قياس الفجوة التضخمية.

كما أن الفجوة التضخمية هي حاصل الفرق بين قيمة الناتج المحلي بالأســـعار الثابتـــة ومجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية ويساوي الفرق بينهما فـــائض طلـــب إجمـــالي ينعكس في صورة ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة بعد استبعاد الجزء الذي يمتصه عجز الميزان التجاري (قيمة الواردات – قيمة الصادرات)، إذ يعدُّ التـــضخم من أخطر المشاكل التي عانى منها الاقتصاد اليمني منذ أوائل 1990 وحتى تاريخ إعـــداد البحث نهاية عام 2000.

وعلى ضوء ما سبق قام الباحث بقياس تطور الفجوة التضخمية بدلالة إجمالي فـــائض الطلب كمقدمة لقياس آثار ذلك في الدخل الفردي وسعر العملة المحلية وتحركات الأسعار ومن ثم القوة الشرائية للعملة المحلية والناتج الزراعي خلال الفترة 1990-2000.

### مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد اليمني من التضخم حيث وصلت نسبة التضخم إلى زهـــاء 482.6% في نهاية عام 2000 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إلـــى أرقام مخيفة حيث وصلت إلى إحدى عشرة مرة لمثله في عام 1990 في مدينـــة عـــدن، كما وصلت تلك الأرقام إلى خمسة أمثال عما كانت عليها في عـــام 1990 فـــي مدينـــة صنعاء، ورافق ذلك العديد من السياسات السعرية والنقدية من أهمها اتباع أسلوب التمويل بالعجز، حيث وصلت كمية النقود الناتجة عن الإفراط النقدي إلى زهـــاء 96235 مليـــون ريال لم يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات نتج عنها زيادة كبيرة في الأسعار لـــم تقابلها زيادة مماثلة لها في الأجور، الأمر الذي يعني ضرورة معالجة هذه الظاهرة باتباع مجموعة من السياسات تمت مناقشتها في مداولات لاحقة في هذا البحث.

### هدف البحث

يستهدف البحث دراسة أثر التضخم في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية مـــن خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1-قياس الفجوة التضخمية في الجمهورية اليمنية بدلالة إجمالي فائض الطلب خلال الفترة 1990-2000.

2-تحديد الآثار المترتبة على زيادة قيمة الإنفاق القومي في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990-2000.

3-تحديد الأثر في الدخل الفردي والقوى الشرائية للعملة المحلية بالريال خلال الفترة 1990-2000

4-دراسة تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومتوسط الرقم القياسي للغذاء خلال الفترة 1990 –2000.

5-دراسة تطور العرض النقدي وأثره في كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 1990-2000.

**الطريقة البحثية ومصادر البيانات**

يمكن قياس الفجوة التضخمية بالحصول على الرقم القياس الضمني للناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة نفسها، وهو الذي يعكس التغير الذي يطرأ على أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي سواء كانت سلعاً استهلاكية أو وسيطة أو استثمارية، ونظراً لعدم توافر الرقم القياسي الضمني قام الباحث بقياس الفجوة التضخمية بقياس الفرق بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ومجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية ليعطي ذلك إجمالي فائض الطلب المحلي، وبالقسمة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعكس الحجم النسبي للفجوة التضخمية في الاقتصاد القومي وكلما كبرت تلك النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية (العرض الحقيقي للسلع والخدمات) مما يعرض الأسعار داخل البلد لموجات ارتفاع متتالية [1].

$$\text{الحجم النسبي للفجوة التضخمية في الاقتصاد القومي} = \frac{\text{إجمالي فائض الطلب المحلي}}{\text{قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}}$$

وسوف يعتمد البحث على البيانات المنشورة في كتاب الإحصاء السنوي؛ إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث حيث تم حساب الفجوة التضخمية في الجمهورية اليمنية بدلالة إجمالي فائض الطلب استناداً إلى نوعين من المعايير وهما كما يأتي:

أ- المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار

ب-المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي.

**أولاً: المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار:**

استخدم الباحث ثلاثة معايير لقياس حركة الأسعار وهي:

1-الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المدن.

2-الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف.

3-الرقم القياسي الضمني.

وقبل البدء بذلك لا بد من إعطاء نبذه بسيطة عن تلك المعايير حتى يصل القارئ إلى منهجية وقناعة بجدوى استخدام تلك المعايير وسلامتها.

**1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن**: يوضح هذا المعيار التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود وهو مؤشر لأسعار البيع بالتجزئة لمجموعة سلعية، وتستخدم طريقة العينة في حسابه وتعتمد على الأسلوب الإنفاقي لعينة من الأسر التي تعيش في المدن الكبرى صنعاء، الحديدة، عدن، تعز والأسعار التي تعكسها الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في المدن تعتمد على الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة.

2- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف**: يتشابه مع الرقم السابق لأسعار المستهلكين بالحضر للمجموعة السلعية نفسها إلا أن الفرق بينهما يكمن في استخدام الأوزان الترجيحية التي تتناسب مع نمط النفقات الاستهلاكية في الريف، وهي ذات أهمية للاقتصاد اليمني، كذلك لأن نسبة السكان الريفيين هي الأكبر وفقاً للتعداد السكاني والبيانات الواردة في كتاب الإحصاء السنوي والتي توضح أن نسبتهم بلغت زهاء 33.7%عام 2000. [4].

3- **الرقم القياسي لأسعار الجملة**: يشمل هذا الرقم مجموعة سلع مهمة مثل الحاصلات الزراعية والدواجن والأسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية ومواد البناء والأخشاب والمواد الغذائية والمشروبات والبترول ومواد الوقود والمواد الكيماوية والأدوية، ويعطي هذا الرقم دلالة وحقيقة التطورات التي يمكن أن تحدث للأرقام القياسية لأسعار التجزئة.

4- **الرقم القياسي الضمني**: يهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم بوصفه مؤشراً للاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القومي ويمكن حسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة}}$$

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار

بالمقدار الزائد نفسه. ويعدُّ الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافة إلى أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة [2].

**ثانياً – المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي**: توجد أربعة معايير مستخدمة لقياس حركة الأسعار وذلك ضمن معايير عقائد الفكر الاقتصادي وهي على النحو الآتي:

1 ــ معامل الاستقرار النقدي.

2 ــ فائض الطلب.

3 ــ صافي فائض الطلب.

4 ــ الإفراط النقدي. [3].

وقد استخدم الباحث صافي فائض الطلب كأساس لقياس حركة الأسعار وذلك وفقاً لتوافر البيانات اللازمة، إذ إن طبيعة البيانات المتوافرة هي التي تحدد المعيار المستخدم وإن كانت جميع المعايير تعطي النتائج نفسها فان استخدام أي منهم لا يعدُّ مشكلة في طرائق البحث. ولأن التضخم يعدُّ من أكبر المعضلات التي واجهت وما زالت تواجه الاقتصاد اليمني والذي جاء نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات وبين الادخار والاستثمار وبين الأرض الزراعية والسكان وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة إضافة إلى عوامل أخرى من أهمها ضعف الطاقة الإنتاجية، انخفاض معدلات تكوين رأس المال في الاقتصاد اليمني، ويعني التضخم أن هناك اختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وهذا يعني أنه للتخلص من التضخم لابد من تعديل كل الاختلالات وذلك وفقاً لمفهوم التضخم الذي يعني وجود تصاعد مستمر للأسعار ناتج عن وجود فائض طلب، ويعاني الاقتصاد اليمني نتيجة ذلك من تبعات التضخم والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

ــ ضعف حركة التنمية.

ــ تناقص المخزون السلعي

ــ ضعف المقدرة الإنتاجية

ــ انتشار ظاهرة التفضيل السلعي.

ــ الإحجام عن الإدخار لدى الأفراد نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية والاتجاه إلى ما عرف مؤخراً بظاهرة الدولرة، ويقصد بها سعي الأفراد في الاحتفاظ بالعملة المحلية وتحويلها أولاً بأول إلى الدولار الأمريكي وتضخم التكاليف ومن ثم حدوث ما يعرف بالتضخم الجامح وهو أخطر أنواع التضخم وأشدها ضرراً بالاقتصاد؛ حيث ترتفع الأسعار بشكل مستمر يقابله زيادة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج

وخفض ربحية رجال الأعمال، وهذا يعني إقدام رجال الأعمال على زيادة الأسعار مما يعني ضرورة زيادة الأجور وهكذا وهي ما تسمى بالدورة الخبيثة للتضخم Vicious circle inflationوتزيد درجة الخطورة إقدام السلطات النقدية على إصدار نقود جديدة وعدم قدرة الحكومات على اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التضخم مثل ضغط النفقات والمصروفات غير الضرورية وعدم المقدرة على ربط الأسعار بالأجور ومكافحة التهريب والمهربين [5].

## النتائـــج والمناقشـــة

**أولاً: الآثار المترتبة للإنفاق القومي الإجمالي على الاقتصاد اليمني** من خلال البيانات الواردة بالجدول (1) والتي توضح حجم الفجوة التضخمية في الجمهورية اليمنية ويتضح ما يأتي:

1. تضاعفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990-2000 من 102675مليون ريال عام 1990 إلى زهاء 215507 مليون ريال في نهاية عام 2000 بمعدل زيادة بلغت زهاء 209.9% خلال تلك الفترة.
2. ارتفع إجمالي الاستهلاك العام والخاص من 114522مليون ريال عام 1990 إلى 991329 مليون ريال في نهاية عام 2000 وبنسبة بلغت زهاء 865.6% خلال الفترة 1990 –2000.
3. ارتفعت قيمة الاستثمارات شاملة التغير في المخزون خلال الفترة 1990 –2000 من زهاء 18406مليون ريال في عام 1990 إلى زهاء 264274 مليون ريال في نهاية عام 2000 وبنسبة زيادة بلغت زهاء 1435.8% خلال الفترة المذكورة.
4. ارتفعت قيمة الإنفاق القومي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000 من زهاء 132.928 مليون ريال عام 1990 إلى زهاء 1255603 مليون ريال بنسبة زيادة بلغت زهاء 944.6% خلال الفترة المذكورة.
5. وبحساب فائض الطلب المحلي وهو الفرق بين إجمالي الإنفاق القومي وقيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة حيث تشير البيانات إلى أن قيمة إجمالي فائض الطلب المحلي ارتفعت خلال الفترة المذكورة من زهاء 30253 مليون ريال عام 1990 إلى زهاء 1040096مليون ريال بنسبة زيادة بلغت زهاء 3337.99% خلال الفترة نفسها.
6. وباحتساب الحجم النسبي للفجوة التضخمية وهي عبارة عن قسمة قيمة إجمالي فائض الطلب المحلي على قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وضرب الناتج في مئة حيث تشير النتائج إلى أن الفجوة التضخمية تزايدت بصورة كبيرة بعد عام 1994 وهي السنة التي شهدت خلالها اليمن أزمة سياسية انتهت باشتعال الحرب بين الحزبين اللذين كانا يحكمان اليمن وهو أمر فرض على السلطات النقدية اللجوء إلى أسلوب

التمويل بالعجز لسدّ تكاليف تلك الحرب، مما يعني أن تلك الأزمة قد أفرزت أزمات عديدة منها أزمة التضخم، وتشير البيانات إلى أن نسبة التضخم قد ارتفعت من زهاء 29.5% عام 1990 إلى زهاء 482.6% نهاية عام 2000 وبمعدل زيادة بلغ زهاء 1535.9% خلال الفترة 1990-2000.

**الجدول (1) الفجوة التضخمية في الجمهورية اليمنية بدلالة نسبة فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 –2000.**

القيمة بالمليون ريال

| البيان / النسبة | إجمالي قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | إجمالي الاستهلاك عام + خاص | إجمالي الاستهلاك التغير في + المخزون | الإنفاق القومي الإجمالي (2+3) | إجمالي فائض الطلب المحلي | 100×1÷5 الحجم النسبي للفجوة التضخمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 102675 | 114522 | 18406 | 132928 | 30253 | 29.5 |
| 1991 | 102700 | 158369 | 24334 | 182706 | 80003 | 77.9 |
| 1992 | 110175 | 189938 | 43026 | 232964 | 122789 | 111.4 |
| 1993 | 114313 | 255984 | 48249 | 304233 | 189920 | 166.1 |
| 1994 | 116912 | 297859 | 64390 | 362168 | 245256 | 209.8 |
| 1995 | 130118 | 497167 | 112713 | 609880 | 478962 | 368.0 |
| 1996 | 139086 | 547167 | 170879 | 718064 | 578978 | 416.3 |
| 1997 | 145483 | 681999 | 221215 | 903214 | 757731 | 385.8 |
| 1998 | 196396 | 693542 | 276465 | 970007 | 773611 | 393.9 |
| 1999 | 204749 | 927017 | 266218 | 1193535 | 988486 | 482.8 |
| 2000 | 215507 | 991329 | 264274 | 1255603 | 1040096 | 482.6 |
| متوسط معدل النمو خلال الفترة | 209.89 | 865.6 | 1435.8 | 944.6 | 3337.99 | 1635.9 |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

وكان من أبرز تداعيات الفترة المذكورة دخول الاقتصاد الوطني فيما يعرف بظاهرة التضخم الجامح Hype inflation حيث ارتفعت الأسعار خلال الفترة 1990-2000 بطريقة فلكية مذهلة وأعقبتها زيادة مماثلة في الأجور؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج انخفضت بناء عليها ربحية رجال الأعمال وهو أمر أدى إلى زيادة جديدة في الأسعار ثم زيادة جديدة في الأجور وهي ظاهرة يطلق عليها الاقتصاديون الدورة الخبيثة النقدية أدت إلى إصدار نقود جديدة ومن فئة المئتي ريال ثم الخمسمئة ريال أعقبها إصدار الفئة النقدية ذوات الألف ريال. وهناك عدة عوامل أسهمت في تدهور الاقتصاد اليمني وهرولته إلى قاع الدول المتخلفة منها سيطرة إدارة غير مؤهلة اقتصادياً على صناعة

القرار الاقتصادي، ومن خلالها تم اعتماد برنامج زمني لإفقار الأطر اليمنية عبر زيـــادة الضرائب على الأجور والأصول والمتحصلات وأدى ذلك إلى اختلال توزيع الدخل بحيث أصبح من الواضح أن 5% من السكان تسيطر على 95% من موارد البلاد ويستفيد مـــن هذا الوضع بعض السياسيين بتحويل الأموال المستولى عليها إلى الخارج وحرمان بلـــدهم منها حتى يحافظوا على استمرار مصالحهم فيها فيزيد الفقـــراء فقـــراً والأثريـــاء ثـــراء ويدفعون بذلك القوى المؤهلة إلى الهجرة للبحث عن وظائف أفضل وبذلك تحـــصل تلـــك البلدان المهاجر إليها على عقول مؤهلة جاهزة تخدمها فيما تخسر الـــيمن عقـــول أبنائهـــا الذين أجبرهم على الهجرة إرث ماضيهم الرافض للعلم والتقنية، ولأن هناك مـــن يعمـــل على تحويل مؤسسات الدولة إلى ملكية خاصة يدير مواردها ويتصرف بأصولها بطريقـــة تؤدي إلى إظهارها على أنها مؤسسات خاسرة كمقدمة لعرضها في سوق النخاسة أو مـــا تدعى بالخصخصة [10].

**ثانياً: أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في متوسط الدخل الفردي**

تنحصر أهم الآثار التي تركها هذا البرنامج علـــى الاقتـــصاد اليمنـــي فـــي تـــضخم النفقة Cost- inflation أو التضخم الذاتي Autonomous inflation وقد صـــاحب ذلـــك ارتفاع في الأسعار نتيجة لزيادة التكاليف الإنتاجية وأيضاً ارتفاع أسعار الواردات، ارتفاع هوامش الأرباح وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج وقيام الاحتكارات برفع الأسعار وزيـــادة الأجور بنسب أقل من مستويات الزيادة في الأسعار صـــاحب ذلـــك تـــردي الأوضـــاع الاقتصادية وترك آثاراً كبيرة على السلم والأمن الاجتماعي.

كما أن سياسة التحرر الاقتصادي freeclomizing Economic والتي ركزت علـــى ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق وتقليل التدخل الحكومي بما يؤدي إلى تحـــسين كفاءة توزيع الموارد في المجتمع لم تحقق النجاح المطلوب نتيجة لوجـــود العديـــد مـــن المعوقات لعل من أبرزها المظاهر البيروقراطية والمشاكل الإدارية والتشريعية التي حدت من القدرات اللازمة لانطلاق الإنتاج في مختلـــف قطاعـــات النـــشاط الاقتـــصادي ولأن الإصلاح المالي لم يرافقه إصلاح إداري حقيقي، كما أن وجود احتكارات محـــدودة فـــي أيدي فئة محددة قد أدى إلى عدم إفساح المجال لقوى السوق لكي تمـــارس تأثيرهـــا فـــي إصلاح الاختلالات السعرية في أسواق السلع والخدمات وعناصـــر الإنتـــاج والـــصرف الأجنبي، وهذا أدى إلى تقويض القطاع الخاص وخدمة نشاطه الاستثماري نتيجـــة لعـــدم توافر الضوابط الموضوعية التي تكفل مواجهة الاحتكارات وحمايـــة المـــستهلك كمـــا أن المناخ السياسي والاجتماعي لم يكفل مشاركة جميع القوى السياسية في صياغة القـــوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرر الاقتصادي وتنفيذها.

ولذلك فقد تركت سياسة التحرر الاقتصادي المتبعة العديد من الآثار السلبية، لعل من أبرزها ما توضحه نتائج التحليل للبيانات الواردة بالجدول (2) وهي على النحو الآتي:

1-انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة 1990-2000 من زهاء 8955 مليون دولار عام 1990م إلى زهاء 7368 مليون دولار بنسبة اضمحلال بلغت زهاء 17.72% خلال الفترة المذكورة.

2-انخفض متوسط تصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 701 دولار عام 1990 إلى زهاء 404 دولار عام 2000 وبنسبة انخفاض بلغت زهاء 42.37%.

3-انخفضت قيمة العملة المحلية (الريال) مقابل (الدولار) من زهاء 13.92 ريالاً/ دولار عام 1990 إلى زهاء 161.73 ريالاً/ دولار عام 2000 بنسبة انخفاض بلغت زهاء 1061.85% أي زهاء إحدى عشرة مره أمثالها في بداية الفترة وهي نسبة فاقت حتى نسبة الزيادة السكانية التي لم تتجاوز نسبة زيادتها 41.% عن بداية الفترة، وهو أمر أثر دون شك في الأغلبية العظمى من السكان وأفاد أقلية منها.

وتؤكد التقارير عن تطور الأوضاع الاقتصادية وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في أن أهم آثار ذلك البرنامج تنحصر في بطء النمو الاقتصادي وتقلبه وعدم توازنه وخاصة خلال الفترة 1996-2000 ولم يؤدِ البرنامج إلى زيادة الدخل الفردي كما كان الهدف منه، وترك آثاراً سلبية على الجانبَ الاجتماعي والمعيشي للمواطنين وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والفقراء. [9] وهذا ما أكدته نتائج هذا البحث.

**الجدول (2) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد الـسكان ومتوسـط نصيب الفرد وسعر الدولار مقابل الريال اليمني خلال الفترة من 1990 - 2000.**

| البيان / السنوات | الناتج القومي الإجمالي لسعر السوق (مليون دولار) | عدد السكان بالألف نسمة | متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار | متوسط سعر الدولار مقابل الريال |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 8955 | 12860 | 701 | 13.92 |
| 1991 | 6636 | 13337 | 502 | 22.12 |
| 1992 | 6523 | 13829 | 476 | 28.50 |
| 1993 | 8564 | 143410 | 423 | 39.54 |
| 1994 | 5369 | 14871 | 367 | 55.24 |
| 1995 | 4869 | 15421 | 321 | 100.00 |
| 1996 | 5139 | 15961 | 325 | 128.19 |
| 1997 | 6236 | 16520 | 381 | 129.28 |
| 1998 | 5864 | 17090 | 345 | 135.88 |
| 1999 | 6518 | 17700 | 373 | 155.75 |
| 2000 | 7368 | 18261 | 404 | 161.73 |
| معدل النمو خلال الفترة | 17.72(-) | 41.99 | 42.37(-) | 1061.85 |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مفترقة.

كما تشير بعض الدراسات فيما يخص الأوضاع الغذائية إلى أن مشكلة نقص الغـذاء من أهم المشاكل التي تواجه اليمن نتيجة للاختلال الحادث بين زيادة الاسـتهلاك ونقـص الإنتاج المحلي من الغذاء، وأرجع ذلك إلى العديد من العوامل أهمها ما يأتي:

1- عوامل ترتبط بوسائل الإنتاج الزراعي وتفتت الحيازات للزراعية.
2- عوامل ترتبط بالمحاصيل المنتجة حيث يتجه المزارعون إلى زراعة المحاصيل التي تعطي معدلات ربحية عالية الأمر الذي أدى إلى ضرورة سد الـنقص بالاسـتيراد وبخاصة القمح، وأدى ذلك إلى زيادة القدر المستورد منها سنة بعد أخرى وأدى ذلك إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، وقد أدت السياسيات المائية إلى نتـائج مـن أبرزها تقليص زراعة 229 ألف هكتار من الحبوب لصالح التوسـع فـي زراعـة الخضار والفاكهة وزراعة ما يقرب من 150ألف هكتار بالقات الـذي يـشكل 7% من إجمالي المساحة المحصولية في اليمن [7].

كما أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة للسياسات الاقتـصادية الانكماشـية لـذلك البرنامج على حجم المدخرات المحلية نتيجة للركود الاقتصادي الذي أعقب تطبيـق ذلـك

البرنامج، كما أسهم في ذلك أيضاً انخفاض العائد الاستثماري نتيجة للمخاطر القضائية والأمنية والاقتصادية التي يواجهها المستثمرون، ولذلك اتجهت الاستثمارات نحو أذون الخزانة التي يتوافر فيها عنصر الضمان والسيولة ولذلك فإن إنشاء سوق للأوراق المالية لا يتوقع أن يكون رقماً ذا شأن نظراً لعدم جاذبية الاستثمارات والعوائد المتوقعة وسيطرة جدوى عدم الاستقرار في الأسعار [8].

**ثالثاً: قياس التحركات السعرية من خلال الأرقام القياسية:**

استخدمت الدراسة الرقم القياسي العام لمدينتي صنعاء وعدن ومتوسط الرقم القياسي للغذاء خلال الفترة 1990-2000م وتعدُّ تلك الأرقام من أهم المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار. من خلال البيانات الواردة بالجدول (3) وبعد تحليلها اتضح ما يأتي:

1- تضاعف الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بمدينة صنعاء خلال الفترة 1990-2000 حيث وصلت الأرقام القياسية في نهاية الفترة إلى خمسة أمثالها في بداية تلك الفترة. وقد تراوح معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين بمدينة صنعاء بين حد أدنى بلغ زهاء 3.56% عام 1997 وحد أقصى بلغ زهاء 58.54% عام 1995م بمتوسط بلغ 21.55% خلال الفترة نفسها، وهو دون شك معدل مرتفع يعكس إلى حد ما ظاهرة الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار ويتفق مع نتائج هذه الدراسة [5].

2- تضاعف أيضاً الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بمدينة عدن خلال الفترة 1990-2000 حيث بلغ هذا الرقم في نهاية الفترة بما يعادل إحدى عشرة مرة لمثله في بداية ذلك الفترة. وقد تراوح معدل النمو السنوي للرقم القياس لأسعار المستهلكين بمدينة عدن بين حد أقصى بلغ زهاء 3.3% عام 2000 وحد أدنى بلغ زهاء 40% عام 1991م بمتوسط يقدر بزهاء 28.9% خلال الفترة نفسها، وهذا يعطي مؤشراً على أن حركة الأسعار كانت أعلى في مدينة عدن عنها في مدينة صنعاء.

3- اتخذ الرقم القياسي للغذاء اتجاهاً متقلباً خلال الفترة 1990-2000 حيث بلغت الأرقام القياسية للغذاء في نهاية الفترة عشرة أمثالها لبداية الفترة، وقد تراوح معدل النمو السنوي لهذا الرقم بين حد أدنى بلغ زهاء 4.3% عام 2000 وحد أقصى بلغ زهاء 70% عام 1991م ومتوسط الرقم القياسي للغذاء زهاء 28.5% خلال الفترة نفسها.

**الجدول (3) تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومتوسط الرقم القياسي للغذاء خلال الفترة 1990-2000 لمدينتي صنعاء وعدن**

| البيان / السنوات | مدينة صنعاء | | مدينة عدن | | متوسط الرقم القياسي للغذاء | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي العام | معدل النسبة المئوية | الرقم القياسي العام | معدل النسبة المئوية | الرقم | % معدل النمو السنوي |
| 1990 | 100 | | 100 | | 100 | |
| 1991 | 134 | 34 | 140 | 40 | 139 | 39 |
| 1992 | 171 | 27.6 | 187 | 34 | 181 | 30 |
| 1993 | 226 | 32.16 | 260 | 41 | 250 | 38 |
| 1994 | 316 | 28.48 | 409 | 57 | 399 | 70 |
| 1995 | 501 | 58.54 | 625 | 53 | 609 | 53 |
| 1996 | 646 | 28.94 | 825 | 32 | 819 | 34 |
| 1997 | 623 | 3.56- | 880 | 6.7 | 835 | 1.9 |
| 1998 | 657 | 5.45 | 963 | 9.4 | 883 | 5.7 |
| 1999 | 649 | 1.21- | 1082 | 12.4 | 962 | 8.9 |
| 2000 | 682 | 5.08 | 1118 | 3.3 | 1003 | 4.3 |
| معدل النمو خلال الفترة | 582 | 21.55 | 1018 | 28.9 | 903 | 28.5 |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء والكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

**رابعاً ــ الاستقرار النقدي وأثاره في النشاط الاقتصادي**

من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول (4) والتي توضح تطـــور النـــاتج المحلـــي بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج الزراعي والعرض النقدي خلال الفترة 1990-2000 والذي يعدُّ من أهم العوامل المؤثرة في تسارع عملية التضخم توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1-تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة خلال الفتـــرة 1990-2000 حيث بلغ في نهاية الفترة بما يعادل مثلي قيمته في بداية تلك الفترة بمتوسط يقـــدر بزهاء 143465 مليون ريال. كما تضاعفت أيضاً السيولة المحلية حيث بلغت في نهايـــة الفترة 6 أمثال قيمتها في عام 1990م بمتوسط يقدر بزهاء 231506 مليون ريال.

**الجدول (4) تطور الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج الزراعي وعدد السكان والعرض النقدي خلال لفترة 1990- 2000.**

الأسعار الثابتة بملايين الريالات

| البيان / السنوات | الناتج المحلي | | الناتج الزراعي | | السكان | | العرض النقدي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة بالمليون ريال | معدل النمو السنوي | القيمة بالمليون ريال | معدل النمو السنوي | العدد بالألف نسمة | معدل النمو السنوي | القيمة بالمليون ريال | معدل النمو السنوي |
| 1990 | 102675 | - | 30617 | - | 12860 | - | 72515 | - |
| 1991 | 102700 | 0.2 | 32209 | 5.2 | 13337 | 3.72 | 79341 | 9.41 |
| 1992 | 110175 | 7.27 | 44265 | 37.4 | 13829 | 3.69 | 97180 | 22.48 |
| 1993 | 114313 | 3.75 | 50913 | 15.01 | 14341 | 3.70 | 126995 | 30.68 |
| 1994 | 116912 | 2.27 | 69156 | 35.8 | 14871 | 3.69 | 167169 | 24.64 |
| 1995 | 130188 | 11.29 | 99162 | 43.4 | 15421 | 3.69 | 248264 | 48.51 |
| 1996 | 139086 | 6.89 | 119262 | 20.27 | 15961 | 3.39 | 269551 | 8.57 |
| 1997 | 145483 | 4.59 | 138006 | 15.7 | 16520 | 3.50 | 298388 | 10.69 |
| 1998 | 196396 | 16.43 | 164524 | 19.2 | 17090 | 3.45 | 333350 | 11.71 |
| 1999 | 204749 | 4.25 | 184734 | 12.3 | 17700 | 3.56 | 379294 | 13.78 |
| 2000 | 215507 | 5025 | 211720 | 14.6 | 18261 | 3.17 | 474525 | 25.10 |
| المتوسط الحسابي خلال الفترة | 143471 | 6.20 | 104051.63 | 21.9 | 41.99 | 3.56 | 231506 | 20.56 |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

2-هناك اختلاف واضح بين معدلات النمو السنوية في الناتج الإجمالي وإجمالي العرض النقدي (السيولة المحلية) حيث زادت الأخيرة بمعدلات متسارعة وغير طبيعية، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي العرض النقدي بين حد أدنى بلغ زهاء 8.57% في 1996 وحد أعلى بلغ زهاء 48.51% في عام 1995.

3- بلغ متوسط معدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج زهاء 6.2% في حين قدر متوسط معدل النمو للعرض النقدي زهاء 20.56%.

4- يُعدُّ الإفراط النقدي مسؤولاً عن إحداث نسبة تقدر بزهاء 75.6% من صافي فائض الطلب الذي ظهر خلال الفترة 1990-2000 بينما كانت له علاقة سببية بصافي فائض الطلب خلال فترة التحرر الاقتصادي ويعزى ذلك إلى السياسة الانكماشية التي انتهجتها الحكومة اليمنية خلال تلك الفترة والدليل على ذلك هو تراجع متوسط نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ زهاء 10.8% خلال تلك الفترة وإذا ما تم تجزئة الفترة إلى فترة ما قبل البرنامج وبعده فإن آثار البرنامج تبدو واضحة حيث

قدر حجم الإفراط النقدي بناء على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود، ويمكـــن حسابها من المعادلة الآتية :

$$M_{cxt} = Ye - Me$$

إذ إن Mext هو عبارة عن حجم الإفراط النقدي الذي يزيد على المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد القومي، $\phi$ هو متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي مـــن كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس 1990م عند مستوى معين مـــن الأســـعار ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية النقود المتداولة (M) على النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي بالأسعار الثابتة، وهو ما توضحه بيانات الجدول (5).

**الجدول (5) تطور حجم ونسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990-2000**

(كمية البنود بالمليون ريال)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج(1) | إجمالي العرض النقدي (ye)(2) | النقود* المثلى(Mt)(3) | حجم الإفراط النقدي (2-3)(4) | (4÷1) نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي(5) ×100 % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 102675 | 72515 | 72515 | صفر | صفر |
| 1991 | 102700 | 79341 | 72532.7 | 6808.3 | 6.6 |
| 1992 | 110175 | 97180 | 77811.9 | 19368.0 | 17.6 |
| 1993 | 114313 | 126995 | 80734.4 | 46260.6 | 40.5 |
| 1994 | 116912 | 167169 | 82570.0 | 84599 | 72.4 |
| 1995 | 130118 | 248264 | 91896.8 | 156367.2 | 120.17 |
| 1996 | 139086 | 269551 | 98230.5 | 171320.5 | 123.2 |
| 1997 | 145483 | 298388 | 102748.5 | 195639.5 | 134.5 |
| 1998 | 196396 | 333350 | 138706.2 | 194643.8 | 99.1 |
| 1999 | 404749 | 379294 | 144605.5 | 234688.5 | 58 |
| 2000 | 215507 | 474525 | 152203.5 | 322321.5 | 149.6 |
| المتوسط | 143465 | 231506 | 96235.2 | 135270.8 | 81.8 |

المصدر:الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي عام 2000

* تم حساب كمية النقود المثلى بناء على أن $\phi$ = 0.706 خلال الفترة 1990-2000م.

خامساً: أثر الإصدار النقدي في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم القوة الشرائية للعملـــة المحلية خلال الفترة 1990-2000.

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول (5) ما يأتي:

1-يقدر متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من العرض النقدي (السيولة المحلية ) في عام 1990م بزهاء 0.706/ للوحدة وبفرض ثبات هذه النـــسبة مـــن جهـــة

وثبات سرعة تداول النقود من جهة أخرى خلال الفترة 1990-2000 حيث تبين أن كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي الإجمالي بلغ زهاء 96235.2 مليون ريال خلال الفترة 1990-2000 بينما بلغ متوسط إجمالي العرض النقدي زهاء 231506 مليون ريال خلال الفترة نفسها، ومن ثم يقدر متوسط حجم الإفراط النقدي الزائد عن كمية النقود المثلى بزهاء 143201.7 مليون ريال.

2-تراوحت نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين حد أدنى بلغ زهاء 6.6% عام 1991 وهو العام الثاني من عمر الوحدة اليمنية وحد أقصى بلغ زهاء 149.6% في عام 2000 بمتوسط يقدر بزهاء 81.8% خلال الفترة نفسها، وهذا الإفراط النقدي يمثل سيولة مالية دون أن يقابلها في حقيقة الأمر مقابل مادي للمعروض من السلع والخدمات وهو ما يعني أن الإفراط النقدي يشكل طلباً فائضاً يدفع الأسعار نحو الارتفاع وفقاً لمفهوم النظرية الاقتصادية الكينزية في الطلب الفعال والتي تقول إذا زاد مجموع الإنفاق القومي الإجمالي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن هذا الفرق يتمثل بفائض طلب إجمالي يرفع أسعار السلع والخدمات بنحو الارتفاع المستمر إذا لم توجد الوسيلة المناسبة لسحب الإفراط النقدي الزائد مقارنة بالكمية المثلى والتي قدرت بمتوسط بلغ زهاء 96235.2 مليون ريال.

3-بمقارنة متوسط حجم الإفراط النقدي الذي حدث خلال الفترة 1990-2000 تبين أن الإفراط النقدي كان مسؤولاً عن إحداث نسبة تقدر بزهاء 67.07% من صافي فائض الطلب، وذلك وفقاً لكمية النقود المثلى منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.

4-يقدر متوسط نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بزهاء 81.8% خلال الفترة 1990-2000 وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها في نهاية العام 2000، وهذا يعني عدم وجود أي أثر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مستويات التضخم في البلاد.

5-بمقارنة متوسط حجم الإفراط النقدي خلال فترة الدراسة 1990-2000 بمتوسط إجمالي فائض الطلب المحلي والذي بلغ زهاء 333.99 مليون ريال بمتوسط حجم الإفراط النقدي يلاحظ وجود علاقة طردية بينهما أي أن زيادة حجم الإفراط النقدي أدى إلى زيادة فائض الطلب المحلي وهو ما يؤكد عدم وجود أثر واضح لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لأسباب عديدة من أهمها أن سياسة الإصلاح الاقتصادي لم يرافقها إصلاح مالي وإداري الأمر الذي يعكس نفسه على المستويات المعيشية للأغلبية العظمى من السكان وتدل المؤشرات الاقتصادية على تفاقم الأزمة الاقتصادية ووصولها إلى الذروة بإثراء طبقة الطفيليين بسبب ازدهار العمولات والرشاوى والمحسوبية على حساب أصحاب الدخول المحدودة من الموظفين والعمال والفلاحين والذين يمثلون 95% من السكان الذي وصل

تعداده إلى زهاء 18.261 ألف نسمة وهذا يعني خروج برنـــامج الإصـــلاح الاقتـــصادي المالي والإداري عن الأهداف المرسومة له.

6-ويمكن الإشارة إلى أن التضخم قد ترك آثاراً كبيرة على نظام القيم في الـــيمن وأن أهم تلك التغيرات تكمن في النقاط الآتية وهي:

أ-انتشار النمط الاستهلاكي الترفي، ويظهر ذلك بوضوح في ظاهرة اقتناء الـــسيارات غير الاقتصادية واللجوء إلى نقش الجدران ومحاولة اقتناء أحدث العطور وربطات العنق الفرنسية لدى الفئات أو الشرائح الاجتماعية الجديدة التي استفادت مـــن التـــضخم، وهـــي تأثيرات أدت إلى سيولة طبقية كبيرة ارتفعت من خلالها فئات من الطبقات الدنيا إلى العليا مباشرة وحدث العكس مع فئات عليا مع ملاحظة أن من ينخفضون يظلون متمسكين بقـــيم وأنماط استهلاكهم السابق بينما من يرتفعون يندفعون إلى تبنـــي قـــيم وأنمـــاط اســـتهلاك الطبقة الجديدة التي دخلوها، وهذا الأمر ترك العديد من مظاهر الاختلال في السلم والأمن الاجتماعي.

ب-تدهور قيمة العمل المنتج و الاتجاه إلى توظيف الأموال المدخرة في مجال التجارة والاستيراد وبيع الأراضي وشرائها فحصدت الفئة المستفيدة من موجات التضخم أرباحـــاً طائلة دون جهد أو عرق يتناسب مع الأموال التي هبطت عليها دون غيرهم، وبـــذلك لـــم تعد هناك علاقة سببية بين زيادة مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى إنتاجية العمل.

ج- انتشار الرشوة والفساد الإداري وهنا يظهر بوضوح لجوء أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة إلى هذا الطريق لكي يعوضوا التدهور الذي حدث في أوضاعهم الاجتماعيـــة والمعيشية؛ حيث يستغل الموظف في الحكومة السلطة المخولة له بتقديم خدمة مـــشروعة للأفراد مقابل ثمن لذلك أو يقدم خدمة غير مشروعة مقابل ثمن أكبـــر والـــضرر هنـــا لا يقتصر على من يتلقون الرشوة وإنما يمتد إلى من يقدمونها فالذي يبـــدأ بتقـــديم الرشـــوة لإنجاز خدمة مشروعة يتحول به الأمر إلى تقديم الرشوة لإنجاز خدمة غيـــر مـــشروعة وتحول ذلك الأمر إلى نمط سلوكي عام وبه يرتفع عدد الراشين والمرتشين معاً ويـــصبح الموظف والمواطن في هذا الحال أمام الاختيارات الثلاثة الآتية:

1-إما المحافظة على أمانته ومن ثم القبول بتدهور مستواه الطبقي.
2-التضحية بأمانته للمحافظة على وضعه الطبقي.
3-العمل الإضافي داخل الوظيفة الحكومية أو خارجها للاحتفـــاظ بكـــل مـــن أمانتـــه ومستواه الطبقي [6].

ونأتي إلى السؤال المحوري وهو كيف يمكن للاقتصاد اليمني أن يخرج مـــن مـــأزق التضخم الذي يعيش فيه الآن؟ وللإجابة عن هذا السؤال يجب إتباع مجموعة من السياسات والإجراءات تقسم إلى ثلاث مجموعات هي:

1-مجموعة السياسات اللازمة لمكافحة الضغوط التضخمية ومحاصرتها في الأجل القصير بتحقيق درجة أفضل من الاستقرار النقدي والتوازن بين الدخول والأسعار في الأجل القصير.

2-مجموعة السياسات اللازمة لمكافحة التضخم في الأجل الطويل (5-10) سنوات لتصحيح العديد من الاختلالات الهيكلية، حيث يمكن اقتلاع التضخم من جذوره دون الاقتصار على معالجة مظاهره الخارجية فقط.

3-مجموعة السياسات اللازمة للتنسيق بين السياسات النقدية والمالية التنموية بوضع برنامج فعال متناسق الإيقاع لمكافحة التضخم على الصعيد اليمني بشكل يمنع تسرب القوى والضغوط التضخمية من خارج اليمن ويمكن تصور البرنامج المقترح على النحو المبين في الشكل (1) وكأفضل الحلول التي تقدمها الدراسة للخروج من المأزق الراهن.

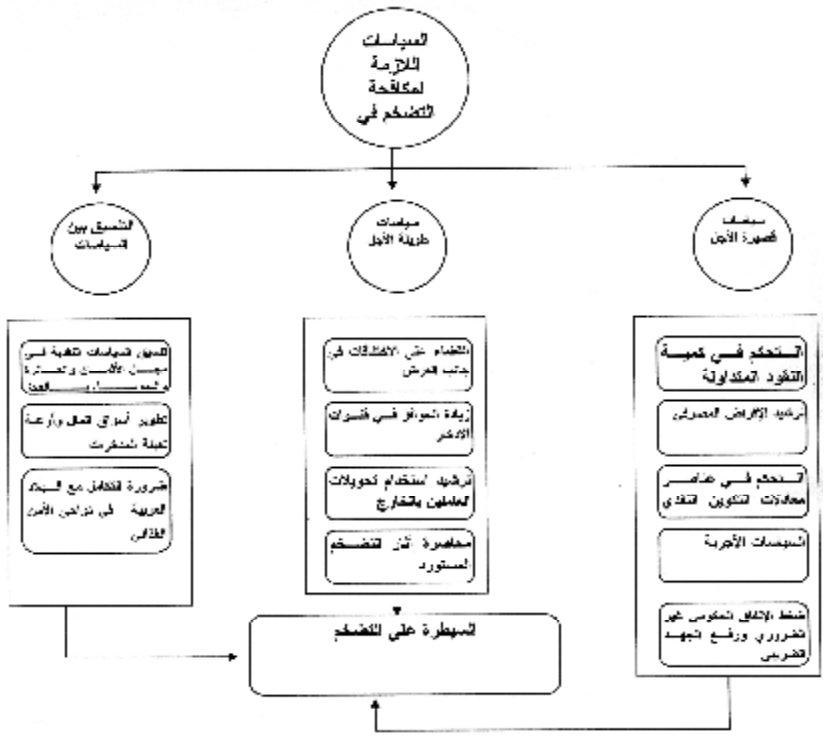


المصدر: محمود عبد الفضيل- مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذري والمسببات الأبعاد والسياسات مركز دراسات الوحدة العربية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – الأمانة العامة – بيروت نوفمبر 1982م

**الشكل (1) عناصر البرنامج المقترح لمكافحة التضخم على الصعيد اليمني.**

# المـــراجـــع


1- محمود عبد الفضيل مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور والمسببات والأبعـــاد والـــسياسات – مركز دراسات الوحدة العربية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – الأمانة العامة. الطبعـــة الأولـــى بيروت تشرين الثاني نوفمبر 1982م.

2- رمزي زكي –مشكلة التضخم في مصر – أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء - الهيئة المصرية العامة كتاب- 1980م.

3- نبيل الروبي- التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري – مؤسسة الثقافة الجامعية –1973م.

4- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء الـــسنوي 2000م –صنعاء يونيو 20001م.

5- عادل خليفة –قياس أثر التحرر الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والفجوة التـــضخمية فـــي الاقتـــصاد المصري- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية 1993م.

6- فهمي هو يدي- نقوش على جدران صنعاء- العربي: العدد 245 نيسان إبريل 1979م.

7- إسماعيل محمد المتوكل - أوضاع الزراعة والغذاء في الجمهورية اليمنية – مجلة الزراعة والتنميـــة في الوطن العربي – العدد الثالث - السنة الرابعة عشرة يوليو - أيلول 1995م.

8- عبد الله حزام - إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن كيف ولماذا؟ – مجلة معين العدد (240) يونيو 2001م.

9- الأمم المتحدة - موجز تقرير التنمية البشرية 1998م –الفصل الثالث عرض للحالة الاقتصادية للبلاد. النمو الاقتصادي الإنفاق العام، الفقر.

10- عياش على محمد – الاقتصاد اليمني يبكي فقراءة – صحيفة الأيـــام - العـــدد 3362 - الـــسنة 20 الأربعاء 12 سبتمبر 2001م.



| | | |
|---|---|---|
| إيداع البحث | 2003/05/18 | Received |
| قبول البحث للنشر | 2004/04/20 | Accepted for Publ. |